

خلاصة المقال

في

كلام الرجال

قَالَ تَعَالَى: ﴿فَإِنْ تَنَزَّعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ
وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا﴾ ﴿النساء: ٥٩﴾

قَالَ تَعَالَى: ﴿وَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا﴾ ﴿النساء: ٨٢﴾

قَالَ تَعَالَى: ﴿اتَّخِذُوا أَحْبَارَهُمْ وَرُهَبَانَهُمْ أَرْبَابًا مِنْ دُونِ اللَّهِ وَالْمَسِيحَ
ابْنَ مَرْيَمَ وَمَا أُمِرُوا إِلَّا لِيَعْبُدُوا إِلَهًا وَاحِدًا لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ
سُبْحَانَهُ عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ ﴿التوبة: ٣١﴾

قَالَ تَعَالَى: ﴿قُلْ يَا أَهْلَ الْكِتَابِ تَعَالَوْا إِلَى كَلِمَةٍ سَوَاءٍ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ أَلَّا
نَعْبُدَ إِلَّا اللَّهَ وَلَا نُشْرِكَ بِهِ شَيْئًا وَلَا يَتَّخِذَ بَعْضُنَا بَعْضًا أَرْبَابًا مِنْ دُونِ اللَّهِ فَإِنْ
تَوَلَّوْا فَقُولُوا اشْهَدُوا بِأَنَّا مُسْلِمُونَ﴾ ﴿آل عمران: ٦٤﴾

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الْحَمْدُ لِلَّهِ نَسْتَعِينُهُ وَنَسْتَغْفِرُهُ وَنَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْ شُرُورِ أَنْفُسِنَا مَنْ يَهْدِهِ اللَّهُ فَلَا مُضِلَّ لَهُ وَمَنْ يُضِلِّهِ فَلَا هَادِيَ لَهُ وَأَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ،

قَالَ تَعَالَى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنْتُمْ مُسْلِمُونَ﴾ ﴿١٣٢﴾

قَالَ تَعَالَى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ ءَالِ الْأَرْحَامِ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا﴾ ﴿١﴾

قَالَ تَعَالَى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَقُولُوا قَوْلًا سَدِيدًا ﴿٧٠﴾ يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَالَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَمَنْ يُطِيعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا﴾ ﴿٧١﴾

أما بعد نقول مستعينين بالله،

كثر الكلام في الآونة الأخيرة حول موضوع الإجماع، وكثر المختلفون في هذه القضية بين مجيز وممانع، وبين القائلين بالإجماع مصدرا للتشريع والقائلين بخلافه وبين من أجاز الاستئناس ومن قال بكفر من تلفظ به بل وصل بعضهم الأمر لتكفير منكره، إلى غير ذلك من الأقوال، وسننتظر بإذن الله تعالى في هذا البحث المتواضع إلى القول الفصل حول هذه الشبهات والأقوال، وموقف الشرع من هذه الأقوال بالأدلة المحكمة من نصوص الوحيين والله ولي التوفيق.

المحبة البيضاء : الكتاب والسنة

إعلم يا طالب حق أن النجاة في الإعتصام بالكتاب والسنة وأن ديننا دين إتباع وليس دين إبتداع، نحن أمة السند والدليل ولسنا أمة جهل وضلال. فإن فاتك هذا الأمر فاتك الخير كله، الكتاب والسنة الصحيحة الثابتة هما مصباح المؤمن في عصر الظلمات،

فنحن بفضل الله نعتقد أن الدين لا يأخذ إلا من الكتاب والسنة الصحيحة الثابتة.

قَالَ تَعَالَى: ﴿فَإِنْ تَنَزَّعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا﴾ ﴿١٠٦﴾

هذه الآية المحكمة لا تدع مجال للتأول والتخص، فقد بين الله عز وجل أن مردّ الخلاف إلى الله ورسوله ولا عذر لأحد في ضلالة تنكّبها ظنها أنها من الهدى، كائنا من كان، فالحق أبلغ والباطل لجلج. ولا توجد آية في كتاب الله أحكم وأوضح من هذه الآية في مسائل الخلاف، بل وكل من إستند على حجة الإجماع فقد إستند على المتشابه وترك المحكم وهذا عين الزيغ ورأس الضلال. وإن الناظر في كتاب الله يجد أن مصدر التشريع الوحيد في كل الأزمنة والعصور هو الوحي، وأن مصدر الضلال والزيغ هو ترك الوحي وإتباع غيره مهما كان مصدره.

ثم إن الهدى في إتباع الوحي والإلتزام به.

قَالَ تَعَالَى: ﴿قُلْ إِنْ ضَلَلْتُ فَإِنَّمَا أَضِلُّ عَلَى نَفْسِي وَإِنِ اهْتَدَيْتُ فِيمَا يُوحَىٰ إِلَيَّ رَبِّي إِنَّهُ سَمِيعٌ قَرِيبٌ﴾ ﴿١٠٧﴾ سبأ:

قَالَ تَعَالَى: ﴿أَتَسْمِعُ مَا أُوحَىٰ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ وَأَعْرِضْ عَنِ الْمُشْرِكِينَ﴾ ﴿١٠٨﴾ الأنعام: ١٠٦

قَالَ تَعَالَى: ﴿قُلْ هَذِهِ سَبِيلِي أَدْعُو إِلَى اللَّهِ عَلَى بَصِيرَةٍ أَنَا وَمَنِ اتَّبَعِيَ وَسُجِّدُوا لِلَّهِ وَمَا أَنَا مِنَ الْمُشْرِكِينَ ٢٠﴾

حديث عبد الله بن عباس رضي الله عنهما: "تركْتُ فيكم أيُّها الناس، ما إنِ اعتصمتم به، فلن تضلُّوا أبداً: كتاب الله، وسُنَّة نبيِّه." [صحيح] أخرجه الحاكم في المستدرک وسائرُ رواته متَّفَق عليهم.

فمردّ أي نزاع إلى الله ورسوله سواء شرعياً أو دنيوياً.

كما أنه من المعلوم شرعاً أن إتخاذ مشرّع من دون الله كفر بواح مخرج من المِلَّة، وهو من أصرح أنواع الشرك والعياذ بالله.

قَالَ تَعَالَى: ﴿أَمْ لَهُمْ شُرَكَاءُ شَرَعُوا لَهُمْ مِّنَ الدِّينِ مَا لَمْ يَأْذَن بِهِ اللَّهُ وَلَوْلَا كَلِمَةُ الْفَصْلِ لَفُضِيَ

بَيْنَهُمْ وَإِنَّ الظَّالِمِينَ لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ ٢١﴾ الشورى: ٢١

قَالَ تَعَالَى: ﴿قُلِ اللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا لَيْسَ لَهُ غَيْبٌ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ أَبْصِرْ بِهِ وَأَسْمِعْ مَا لَهُمْ مِّن دُونِهِ مِن وَلِيٍّ وَلَا يُشْرِكُ فِي حُكْمِهِ أَحَدًا ٢٦﴾ وَأَتْلُ مَا أَوْحَى إِلَيْكَ مِنْ كِتَابِ رَبِّكَ لَا مُبَدِّلَ لِكَلِمَاتِهِ وَلَن

تُجِدَ مِنْ دُونِهِ مُلْتَحَدًا ٢٧﴾ الكهف: ٢٦ - ٢٧

كما أنّ ديننا الحنيف دعا الناس لترك عبادة الرجال وعبادة الله الواحد الأحد:

قَالَ تَعَالَى: ﴿قُلْ يَا أَهْلَ الْكِتَابِ تَعَالَوْا إِلَى كَلِمَةٍ سَوَاءٍ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ أَلَّا نَعْبُدَ إِلَّا اللَّهَ وَلَا نُشْرِكَ بِهِ شَيْئًا وَلَا يَتَّخِذَ بَعْضُنَا بَعْضًا أَرْبَابًا مِّن دُونِ اللَّهِ فَإِن تَوَلَّوْا فَقُولُوا اشْهَدُوا بِأَنَّا مُسْلِمُونَ ٦٤﴾ آل عمران: ٦٤

ودين الإسلام دين منزل من الخالق الرازق المدبّر، كامل تام لا نقص فيه ولا يحتاج إلى إتفاق المخلوقين ليمتوا نقصه.

قَالَ تَعَالَى: ﴿الْيَوْمَ اكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتِمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِينًا ٣﴾ المائدة: ٣

فلاداعي إلى الإبتداع فهو عين الضلال والزمو الإِتباع فهو عين الهدى. ولتعلم ياطالب الحق أنّ كل من جاء بأمر شرعي ليس له عليه برهان من نصوص الوحي فهو مردود عليه وهو محض إفتراء.

قَالَ تَعَالَى: ﴿قُلْ هَذِهِ سَبِيلِي أَدْعُو إِلَى اللَّهِ عَلَى بَصِيرَةٍ أَنَا وَمَنِ اتَّبَعَنِي وَسُبْحَنَ اللَّهُ وَمَا أَنَا مِنَ الْمُشْرِكِينَ ١١١﴾

قَالَ تَعَالَى: ﴿وَقَالُوا لَنْ يَدْخُلَ الْجَنَّةَ إِلَّا مَن كَانَ هُودًا أَوْ نَصْرِيًّا تِلْكَ أَمَانِيُّهُمْ قُلْ هَاتُوا بُرْهَانَكُمْ

إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ ﴿١١١﴾﴾ البقرة: ١١١

وفي الخلاصة أن مردّ الاختلاف إلى الوحي لا غير بنص القرآن المحكم.

قَالَ تَعَالَى: ﴿وَمَا اخْتَلَفْتُمْ فِيهِ مِنْ شَيْءٍ فَحُكْمُهُ إِلَى اللَّهِ ذَلِكُمُ اللَّهُ رَبِّي عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ﴾

قَالَ تَعَالَى: ﴿فَإِنْ تَنَزَّعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ذَلِكَ خَيْرٌ

وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا﴾

قَالَ تَعَالَى: ﴿فَأَحْكُم بَيْنَهُم بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَهُمْ عَمَّا جَاءَكَ مِنَ الْحَقِّ لِكُلِّ جَعَلْنَا مِنْكُمْ شِرْعَةً

وَمِنْهَا جَاءَ﴾

شبهات الإجماع

تعريف الإجماع:

لغة: يأتي الإجماع في اللغة بمعنيين أحدهما العزم **قَالَ تَعَالَى: ﴿فَأَجْمَعُوا أَمْرَكُمْ وَشُرَكَاءَكُمْ﴾**

وقال صلى الله عليه وسلم: لا صيام لمن لم يجمع الصيام بالليل.

وثانيهما: الاتفاق وهو في هذه الحالة متعدّي بعلى، أجمعوا على الأمر إجماعاً.

إصطلاحاً: إتفاق مجتهدي أمة محمد صلى الله عليه وسلم على حكم شرعي بعد وفاة النبي صلى

الله عليه وسلم.

أدلة القائلين بالإجماع:

إحتج الشافعي بالآية 115 من سورة المائدة وهو أول من إحتج بهذه الآية.

قَالَ تَعَالَى: ﴿فُلْ هَذِهِ سَبِيلُ أَدْعُوا إِلَى اللَّهِ عَلَى بَصِيرَةٍ أَنَا وَمَنِ اتَّبَعِيَ وَسُجِّنَ اللَّهُ وَمَا أَنَا مِنَ الْمُشْرِكِينَ﴾ ﴿١١٥﴾

قَالَ تَعَالَى: ﴿وَمَنْ يُشَاقِقِ الرَّسُولَ مِنْ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ الْهُدَى وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ نُوَلِّهِ مَا تَوَلَّى وَنُصْلِهِ جَهَنَّمَ وَسَاءَتْ مَصِيرًا﴾ ﴿١١٥﴾ النساء: ١١٥

فهم يقولون أنه لولا حجة الإجماع لما إستحق المخالف لسبيل المؤمنين الوعيد الشديد، وهذا هو عين الزيغ في ترك المحكم وإتباع المتشابه.

قَالَ تَعَالَى: ﴿فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَبَهَ مِنْهُ ابْتِغَاءَ الْفِتْنَةِ وَابْتِغَاءَ تَأْوِيلِهِ﴾ ﴿٧﴾ آل عمران: ٧

وقد سبق أن بيّنا المحكم من كتاب الله، وحتى في ما يخص تأويلهم لهذه الآية وفهمهم إياها على النحو المذكور أعلاه، فهو مردود عليهم ولا يتماشى مع نصوص الكتاب والسنة، ومخالف لقواعد التفسير الصحيحة للكتاب، فالقرآن إنما يفسر بإحدى ثلاث وجوه، تفسير القرآن بالقرآن وتفسير القرآن بالسنة وتفسير القرآن بقواعد لغة العرب. وقد خالفوا هذه الطرق الثلاثة وتجاوزوها وتأولوا الآية على غير معناها ليلبسوا على الناس دينهم وضربوا محكم القرآن بمتشابهه ليضلوا عن سبيل الله. فلوا بحثنا في نصوص القرآن المحكمة لوجدنا أن

* الهدى هو كتاب الله وهو في إتباع ما أنزل الله لا ما شرع البشر.

قَالَ تَعَالَى: ﴿إِنْ هِيَ إِلَّا أَسْمَاءٌ سَمَّيْتُمُوهَا أَنْتُمْ وَآبَاؤُكُمْ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ بِهَا مِنْ سُلْطَانٍ إِنْ يَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ وَمَا تَهْوَى الْأَنْفُسُ وَلَقَدْ جَاءَهُمْ مِنْ رَبِّهِمْ الْهُدَى﴾ ﴿٢٣﴾ النجم: ٢٣

قَالَ تَعَالَى: ﴿قُلْنَا اهْبِطُوا مِنْهَا جَمِيعًا فَإِمَّا يَأْتِيَنَّكُمْ مِنِّي هُدًى فَمَنْ تَبِعَ هُدَايَ فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ ﴿٣٨﴾ البقرة: ٣٨

قَالَ تَعَالَى: ﴿قَالَ اهْبِطَا مِنْهَا جَمِيعًا بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ فَإِمَّا يَأْتِيَنَّكُمْ مِنِّي هُدًى فَمَنْ اتَّبَعَ هُدَايَ فَلَا يَضِلُّ وَلَا يَشْقَى﴾ ﴿١٢٣﴾ طه: ١٢٣

* وسبيل المؤمنين هو سبيل الدعوة إلى الله على بصيرة والدعوة إلى الله هي الدعوة إلى شرعه الحنيف المستمد من الوحي.

قَالَ تَعَالَى: ﴿قُلْ هَذِهِ سَبِيلُ اللَّهِ عَلَىٰ بَصِيرَةٍ أَنَا وَمَنِ اتَّبَعِيَ وَسُجِّدُوا لِلَّهِ وَمَا أَنَا مِنَ الْمُشْرِكِينَ﴾ ﴿١٣﴾

ثم إنَّ إستحقاق العقاب لا يكون إلّا بعد تبين الهدى أي قيام الدليل من الوحي الكتاب والسنة وهذا هو سبيل المؤمنين (الكتاب والسنة) المستحق مخالفه للوعيد.

كما أن الجزم بأن الوعيد بالعقاب ورد لمخالفة المؤمنين باطل لأن مشاققة الرسول وحدها توجب النار

قَالَ تَعَالَى: ﴿ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ شَاقُوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَمَنْ يُشَاقِقِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَإِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ﴾ ﴿١٣﴾

الأنفال: ١٣

وقد أخرج أهل الإجماع الآية من العموم إلى التخصيص بدون دليل فقالوا أن الإجماع لا ينعقد بعموم المؤمنين وإنّما هو خاص بالمجتهدين في كل عصر، وهذا تخصيص لعام بدون دليل، وهذا يلحق بجملة الأباطيل التي ساقوها في هذا الصدد.

وفي النهاية من إعتقد أن الإجماع على حكم من غير دليل معتبر حجة في دين الله، فهذا يعارض عموم نصوص الكتاب و السنة التي تبين أن المشرع هو الله تعالى وحده ولينظر من إعتبر الإجماع مصدرا في الآية التي تلي الآية التي إستدل بها ليعرف حكم الله فيه.

قَالَ تَعَالَى: ﴿وَمَنْ يُشَاقِقِ الرَّسُولَ مِنْ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ الْهُدَىٰ وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ نُوَلِّهِ مَا تَوَلَّىٰ وَنُصْلِهِ جَهَنَّمَ وَسَاءَتْ مَصِيرًا﴾ ﴿١١٥﴾ إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ وَمَنْ يُشْرِكْ بِاللَّهِ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَالًا بَعِيدًا ﴿١١٦﴾ النساء: ١١٥ - ١١٦

أوجه بطلان الإجماع

الوجه الأول: الإجماع إمّا أن يكون بدليل وحينها العمل بالدليل واجب ولا إعتبار للإجماع، وإمّا أن يكون بدون دليل فيكون تشريعا بدون دليل.

قَالَ تَعَالَى: ﴿وَلَا تَقُولُوا لِمَا تَصِفُ أَلْسِنَتُكُمُ الْكَذِبَ هَذَا حَلَلٌ وَهَذَا حَرَامٌ لِتَفْتَرُوا عَلَى اللَّهِ

الْكَذِبَ إِنَّ الَّذِينَ يَفْتَرُونَ عَلَى اللَّهِ الْكَذِبَ لَا يُفْلِحُونَ﴾ ﴿١١٦﴾ النحل: ١١٦

الوجه الثاني: إستحالة العلم به، فلو سلّمنا بإمكان وقوعه فلا إمكان للعلم به، لأن العلم بأقوال أهل العلم والإجتهد جميعهم في سائر الأمصار أمر مستحيل وضرب من ضروب الهذيان.

الوجه الثالث: الإختلاف الكبير في تحديد ضوابط هذا الإجماع يدل على أنه من عند غير الله. إختلفوا في وقوعه.

إختلفوا في إمكان العلم به.

إختلفوا في التابعي إذا أدرك الصحابة يعتد بخلافه أم لا.

إختلفوا في نقله هل يشترط فيه التواتر أم يكفي خبر الآحاد.

إختلفوا في اشتراط عدالة المجمعين.

إختلفوا في إنقراض عصر المجمعين.

إختلفوا في اشتراط وجود دليل الإجماع.

إختلفوا في دليل الإجماع هل يشترط أن يكون قطعي أم يكفي أن يكون ظني.

إختلفوا على إنعقاد الإجماع على قياس وهل يشترط أن يكون قياس جلي فقط.

إختلفوا في نسخ الإجماع بإجماع.

إختلفوا في نسخ الإجماع لنص من الكتاب والسنة (وقال بهذا القول الكفري العفن بعض الحنفية والشافعية).

إختلفوا في تخصيص الإجماع لعام وتقييده لمطلق.

إختلفوا في الزيادة على أدلة الإجماع.

إختلفوا في الإجماع بعد الخلاف.

إختلفوا في شروط المجتهد.

وإختلفوا وإختلفوا وإختلفوا.....

قَالَ تَعَالَى: ﴿وَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا﴾ النساء: ٨٢

الإجماعات المتناقضة

وجوب الأذان

أجمعوا على عدم وجوب الأذان.

أجمع الصحابة على وجوب الأذان.

إمامة القاعد:

أجمعوا على الصلاة وراءه قعوداً.

أجمعوا على الصلاة وراءه قياماً.

آلة الضرب في الحدود:

أجمعوا على السوط، وأجمع الصحابة على أن السوط متعين في الخمر.

أجمع العلماء على حصول حصول حد الخمر بالجريد

تأخير الحد:

أجمعوا على تأخير الجلد على المريض المرجو شفاؤه.

أجمع الصحابة على أن المريض الذي يرجى شفاؤه يقام عليه الحد ولا يؤخر وهو فعل عمر رضي الله عنه.

حدّ الرجم:

أجمعوا على أن المرجوم يجلد مئة ثم يرمم

أجمع الصحابة على عدم جلد المحصنة قبل رجمها فعل ذلك عمر.

أداة الرجم:

أجمع العلماء أنه لا يكون الرجم إلا بالحجر.

أجمع العلماء على أن الرجم يحصل بالحجر أو المدر أو العظام أو الخنز أو الخشب وغير ذلك مما يحصل به القتل ولا يتعين بالحجارة.

أجمعوا على أن الزاني تحفر له حفرة لصدرة

أجمعوا أنه لا يحفر للمرجوم بلا خلاف.

حكم زكاة التجارة:

أجمعوا على وجوب زكاة عروض التجارة إذا حال عليها الحول

أجمعوا على أنه لا زكاة في عروض التجارة.

ثبوت الحيض:

أجمعوا على تصديق المرأة في قولها أنها حاضت وفي قولها أنها طهرت.

أجمع الصحابة على ثبوت الطهر والحيض بالبينة.

لبس الحرير:

أجمعوا على التحريم إلا لعذر.

أجمعوا على الكراهة في غير الحرب.

وغيرها من التناقضات كثير لا يسعني ذكرها في هذا الموضع ومن أراد أن يستزيد من الإجماعات

وتناقضها فدونه موسوعة الإجماع في الفقه الإسلامي. سأضع نسخة منها في المجموعة.

الخلاصة:

إن أمر الإجماع أمر محدث، لا دليل له من كتاب ولا سنة وإنما لا نعتبره حجة في دين الله. أما من تلفظ به فلا يخلو حاله من أحوال إما أننا:

* علمنا حاله وعلمنا عليه صحة منهجه وإنما تلفظ به بعد ذكر الدليل للإستئناس فهو عندنا مبتدع وجب الإنكار عليه ودعوته إلى لزوم الكتاب والسنة ودعوة الناس إليهما، وإما أن يكون تلفظ للإشارة أنه لا يعلم مخالف في فهم النص في إتجاه معين دون إعتباره حجة فهذا لا نعلم فيه حرج وإن كان الأحوط تركه أو بيان أنه لا حجية للإجماع عند ذكره.

* جهلنا حاله فلا يخلو من أمرين

- إما أن يكون في بلاد الكفر فهذا كافر تلفظ بالإجماع أم لم يتلفظ به.

- وإما أن يكون في بلاد الإسلام وهذا حكمه على حسب تفشي هذه البدعة ودرجة خطورتها فإن كان الغالب على أهل البلاد القول به مصدرا فهو كافر وإن كان الغالب فيهم سلامة المنهج فهو على التفصيل المذكور أعلاه.

كما أن من لم يكفر من إعتبر الإجماع مصدرا للتشريع كافر عندنا عالما كان أو مقلدا.

والحمد لله الذي بفضلته تتم الصالحات والصلاة والسلام على خير خلقه، ما كان من صواب وتسديد فمن الله، وما كان من خطأ فمئي ومن الشيطان.